القسم الرابع

الاتجاه نحو الشرق (١)

تعقدت شؤون الدول المزاحمة لبريطانيا فى الشرق الاوسط ، اعنى فرنسا وروسيا والنمسا ، نتيجة ظهور المانيا الى الميدان • فكان من أثر ذلك ان اتخذ الصراع الاوربى مظهرا اقتصاديا • وزاد فى حدة ذلك الصراع ما كان يتمتع به الاجانب من امتيازات فى كل من تركيا وايران • واشتد الصراع بعد ان انحرفت الامتيازات ، التى عرفت بالامتيازات الاجنبية(٢) ، انحرافا بعيدا عن المقاصد التى اوجدت من اجلها • لقد كانت تلك الامتيازات مبتناة على اصول ، ظلت سائدة المفعول حتى أوائل العصر الحديث ؛ يمكن ان تتلخص فى ان حكم الدولة وسلطتها تنفذ على رعاياها فقط ، دون الاجانب الذين كانوا فى حل مما تفترضه الدولة على رعاياها من التزامات وواجبات • فقد ترك السلطان ، بعد فتح القسطنطينية ، شؤون أهل البندقية فى العاصمة البيزنطية لامر حاكم أو قنصل من أهل البندقية ، يرعى مصالحهم ويشرف على شؤونهم • وبعمله هذا أيد السلطان نظاما سائدا فى الامبراطورية البيزنطية منذ عهد بعيد •

أما الامتيازات الاجنبية ، المعنية ببحثنا هذا ، فمردها المعاهدة الفرنسية التركية المعقودة عام ١٥٣٥ ، والتى استفادت من احكامها دول أخرى بعد ما

---

(١) Drang Nach Osten. (٢) Capitulations.

اصبحت ، « معاملة الدول ذات الحضوة » ، هى القاعدة المتبعة • فعندما استطاع انطونى جنكنسون عام ١٥٥٣ ، الحصول من السلطان سليمان على ما كان يعرف « بسلامة التصرفات أو الامتيازات » ، فهو فى الواقع قد فاز فى حق التمتع بالحريات والامتيازات التى كان يتمتع بها الفرنسيون واهل البندقية ، وفى اكثر من ذلك ان كان الامر ممكنا •

ان « الامتيازات » القليلة ، التى سبق للسلطان أو للشاه ان منحها لرعاياه، مكنت الاجانب من التمتع بالحقوق الاولية التى كان الاهلون يتمتعون بها ، نظريا على الاقل ، مثل التخلص من العبودية واغتصاب الممتلكات أو الرجوع عن صفقات تم التعاقد عليها • ولكن الفرنسيين فى عام ١٥٣٥ والانكليزى فى عام ١٥٨٠ استطاعوا الحصول لقناصلهم على بعض الحقوق ذات الصبغة القانونية ، من أجل تأمين مصالح رعايا دولتيهما •

ولم يكترث الاتراك بالامتيازات الاجنبية بادىء الامر ، ذلكم لان علاقاتهم التجارية مع الغرب كانت فى مجال ضيق ، ولان عدد الاجانب فى تركيا لم يكن بالقدر الذى يعبأ به • يضاف الى ذلك ان الدولة كانت من المنعة والقوة بحيث لا يمكن لاحد الافتئات على حقوقها • فلما تبدل الوضع وضعفت الدولة رافقت ذلك التبدل ، كثرة فى عدد الاجانب المقيمين فى البلاد ، وتزايد فى المنتجات الصناعية الاوربية ، وتضخم رؤوس الاموال لدى الغربيين • تلك الدواعى التى دفعت الاقطار الاوربية الى ايجاد مخرج لمنتجاتها ، ومنفذ لرؤوس اموالها • وكان من شأن الامتيازات التى اكتسبت صفة مشروعة ، انها كانت تحمى الاجانب عندما يأتون بتصرفات كيفية • كما كانت تخلصهم من عقوبات كانوا يستحقونها • فمثلا ان الامتيازات التى كانت تعفى الاجانب من دفع الجزية ، الضريبة التى كان يدفعها غير المسلمين من رعايا الباب العالى،

اتسعت حتى يسرت للاجانب التخلص من كثير من الضرائب ، فاصبحوا يؤدون ضرائب اقل بكثير مما كان يدفعه سكان البلاد • وبذلك سهل على دول الغرب النفوذ الى مالية الدولة ، والسيطرة عليها ، مستغلة احدى مواد معاهدة تركيا ـ البندقية ؛ والتى حددت الضريبة الكمركية على ما يستورد الى تركيا ، من ذلك القطر بنسبة ٣٪ من قيمتها فقط ، وبتوالى السنين تزايدت الضريبة حتى بلغت ٨٪ ، وظلت بهذه النسبة مدة طويلة • والواقع ان دول الغرب لم تسمح برفع نسبة الضريبة الى ١١٪ الا فى عام ١٩٠٧ • وكان من اثر تدخل دول الغرب فى مالية تركيا ، ان شكلت تلك الدول عام ١٨٨١ ، دائرة خاصة اسمتها « بادارة الديون العمومية »[1]• لم يكن لتركيا فى هذه الادارة الا ممثل واحد ليس له حق التصويت • وكانت مهمة هذه الادارة فرض الضرائب على اصناف التبوغ وعلى غيرها من المنتجات الهامة وجمعها • كذلك كان للدول الاوربية ممثلون يؤلفون اكثرية كبيرة فى مجلس ادارة المحاجر الصحية • ولا ريب ان ثمة ما يبرر تلك الاكثرية فى هذه المجالس ، سيما وانها مسؤولة عن اتخاذ تدابير وقائية تحمى الحجاج الاجانب القاصدين المراقد الاسلامية المقدسة ، سواء كانت فى بلاد العرب أم فى العراق • واكثر من تلك الامتيازات قيام الكثير من الدول الاوربية ومن بينها بريطانيا بتأسيس دوائر للبريد خاصة بها منتشرة فى مختلف مدن القطر •

ومن غرائب الامتيازات انه اذا ما اشتكى احد الرعايا العثمانيين فى المحاكم على اجنبى فان المدعى عليه لا يجبر على ايداء دين حكم عليه به • كما لا يجوز تنفيذ عقوبة بشأنه ما لم يكن ممثل من مفوضية بلاده أو سفارتها موجوداً

---

(١) Public Debt Administration.

اثناء محاكمته ، وموقعاً على قرار المحكمة • ولا يخفى ما فى هذا التدبير من احتكاك وتأخير تأمين حقوق الناس حتى وان كان الممثل السياسى من ابناء قطر تطبق فيه اسمى قواعد العدل • أما ابناء الاقطار التى لم تبلغ ذلك المستوى من التقدم القضائى ، فان الخمار منهم أو القواد أو المهرب للحشيش يستطيع ان يسخر من القانون ويحمى نفسه من العدالة مدة طويلة قد تبلغ بضع سنوات • على اننا يجب ان لا ننسى ان المحاكم التركية شأن دوائر الدولة الاخرى ، لم تكن بالمستوى الذى يطمئن اليه • والحقيقة ان نظام الامتيازات الاجنبية كان عاملا هاما من العوامل التى اعاقت الاصلاح ، سيما وقد كان الحكام الذين يستطيعون ان يبدون شدة وقوة فى احكامهم بحضور زملاء اجانب لهم حق الفيتو ، قليلون كل القلة • يضاف الى ذلك ان ضعف الدولة المالى جعل رجالها يفضلون ارضاء الاجنبى على حساب غريمه من ابناء البلاد • ومجمل القول ان الامتيازات الاجنبية كانت شديدة الوطئة على الاتراك ، لان حق التمتع بها لم يقتصر على الاجانب الحقيقيين ، بل شمل أولئك المنحدرين من سلالات أجنبية بعيدة ، قدمت الى تركيا منذ قرون خلت ، كما شملت المنحدرين من أصل عثمانى ، هم واولادهم احتموا بالحماية الاجنبية عن طريق العطف أو الرشوة • أما فى ايران فقد كانت الامتيازات التى يتمتع بها الاجانب لا تختلف عن تلك المطبقة فى تركيا ، وان اختلفت الطرق المتبعة فى تحقيقها •

بحسب ميثاق قبرص[1] ، اخذت بريطانيا تعنى كل العناية بشؤون المسيحيين من رعايا الباب العالى ، وبحماية الجزء الاسيوى من تركيا ضد أى اعتداء روسى محتمل • وللتوصل لتلك الاغراض منحت قنصلياتها فى آسيا الصغرى سلطات واسعة استثنائية • وقد سبق لها ان شكلت فى عام

---

(١) Cyprus Convention.

١٨٧٨ دائرة خاصة بالادارة القنصلية سمتها « الادارة القنصلية للشرق »[١]. وظلت تلك الدائرة محافظة على كيانها حتى عام ١٩٣٠ . ولكن لما تولى كلادستون الحكم فى عام ١٨٨٠ ، سحب السلطات الخاصة من القناصل ومنعهم من التدخل فى الشؤون التى كانوا يتدخلون بها سابقا . وسبب ذلك ان كلادستون كان يفضل استعمال الضغط المشترك من قبل الدول الاوربية، تنفيذا لما نصت عليه معاهدة برلين ، بالنسبة الى الاصلاحات المطلوب تحقيقها فى تركيا . كما كان من رأيه ان الحاق قبرص لم يأت بفائدة لبريطانيا ، سواء من الناحية السياسية أم من الناحية العسكرية . ذلك الرأى الذى علقت عليه الملكة فكتوريا بالعبارة التالية « اننى لا اتفق بأى حال من الاحوال مع هذا الرأى » . ومهما كانت الفائدة المرجوة من الجزيرة فانها اخذت بالتلاشى بعد ان تم فتح مصر . وربما كان ذلك هو الباعث لبقاء قبرص مدة طويلة دون أن تستفيد من ارتباطها ببريطانيا . فلم يعن باصلاح شؤون الجزيرة وانماء مواردها . يضاف الى ذلك ان ما كانت تدفعه بريطانيا من منحة لتركيا ، مقابل احتلالها للجزيرة ، كان ذا تأثير سيء جدا فى نفوس القبرصيين . ولم تتلاف بريطانيا ذلك الا بعد وقت طويل .

على ان دزرائيلى ، صديق تركيا ، هو الذى نظم الاحتلال البريطانى لقبرص ، كما كان كلادستون رئيس الاحرار ، مسؤولا عن تنظيم الاحتلال البريطانى لمصر . وقد وضع الاحتلالان ، نهاية للصداقة التركية البريطانية، التى دامت مدة تقرب من قرن . فقد كانت تركيا تعتبر روسيا عدوها الدائم، لذا لم يكن ثمة تقارب بين البلدين . وحدث فتور فى العلاقات الفرنسية التركية ، بعد ان خسرت فرنسا الحرب مع المانيا ، واخذت تبحث فى شمال

---

(١) Levant Consular Service.

افريقيا عما يغطى خسارتها • وهكذا بقيت تركيا وحدها تبحث عن صديق لها بين الدول الاوربية فلم تجد ضالتها الا فى المانيا • وكان لبسمارك رأى خاص فى الصداقة التركية ، يتلخص بأن الامبراطورية العثمانية لم تكن لتعادل عظام فارس بومرانى واحد ؛ مع ان بسمارك هو الذى اوفد فون درغولتز عام ١٨٨٢ الى تركيا ليقوم باعادة تنظيم الجيش التركى • غير انه منذ عام ١٨٨٨ ، لم تبق الكلمة العليا لبسمارك بل اصبحت للامبراطور الشاب وليم الثانى الذى زار تركيا عام ١٨٨٩ ، وافتتح عهدا جديدا للصداقة التركية الالمانية ، التى تكللت بعقد حلف عام ١٩١٤ • وكان من اثر تلك الصداقة ان السلطان لم يعبأ بالاحتجاج البريطانى على المذابح الارمنية خلال عامى ١٨٩٤ – ١٨٩٦ ؛ كما لم يكترث للتحذير الذى ابداه اللورد سلسبورى • لان السلطان كان مطمئنا من مساعدة القيصر له فى حالة أى تدخل هدد به ، حتى وان اشتركت روسيا فى ذلك التدخل •

كذلك حصلت تركيا على مساعدة المانيا فى عام ١٨٩٧ ، عندما ادت الاوضاع فى جزيرة كريت الى انزال الدول الغربية جيوشها فى الجزيرة ، وانسحاب الجيش العثمانى منها ، وتسليم الجزيرة الى الامير جورج أمير اليونان ، كمقاطعة مستقلة استقلالا ذاتيا تحت النفوذ التركى • كما انسحبت المانيا والنمسا من منظمة اوربا[1] • وبلغت الصداقة التركية الالمانية ذروتها عندما زار الامبراطور تركيا عام ١٨٩٨ ، ووقف عند قبر صلاح الدين بالشام ، مؤكدا للعالم الاسلامى صداقة المانيا الابدية له • وكان جواب السلطان على تلك التأكيدات ان وعد شركة سكة حديد الاناضول ، التى يمتلكها الالمان ، بمنحها امتياز مد الخط الحديدى المنتهى فى قونية حتى الخليج الفارسى •

---

(١) Concert of Europe.

كذلك وقفت المانيا على الحياد عندما اضطرت الدول الاوربية السلطان الى الموافقة على تشكيل دركمقدونى يدربهم ضباط معينونمن قبل تلك الدول، لوضع نهاية لسوء الادارة ، وما يقعمن اعتداء وتقتيل على سكان ذلكالاقليم • وقد ظلت قوة الدرك تلك موجودة دون ان يكون لها تأثير كبير حتى ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨ • ومما عجل فى هذه الثورة اجتماع الملك ادورد السابع مع قيصر روسيا فى ريفال ؛ ذلك الاجتماع الذى اساء فهمه الاتحاديون واعتبروه مقدمة للتدخل فى شؤون تركيا • واعقب الثورة قيام مظاهرات عامة فى مختلف انحاء تركيا ، تطالب بصداقة الدول « الحرة » ، أى بريطانيا وفرنسا • وهذا ما جعل الحكومة التى تشكلت بعد الثورة تتبع سياسة موالية لبريطانيا • والحقيقة ان الهيئة العليا لحزب الاتحاد والترقى لم تكن لتعنى بمبدأ الحرية ، اللهم الا كوسيلة لكسب مناصرة بريطانيا ضد روسيا • فلم يكن فى تصرفاتهم نحو الاقليات فى تركيا ، ما يدل على صحة ما كانوا يدعونه • وبالوقت ذاته ان بريطانيا لم تستطع ان تفعل شيئا عندما اعلنت بلغاريا استقلالها ؛ أو عندما الحقت النمسا مقاطعتين تركيتين ببلادها ؛ أو عندما اعلن سكان جزيرة كريت التحاق جزيرتهم باليونان ، أو عندما اعلنت ايطاليا الحرب على تركيا فى عام ١٩١١ •

وعندما هاجمت دول البلقان تركيا عام ١٩١٢ ، اعلنت الدول العظمى انها لا تسمح بعد نهاية الحرب بتغيير الوضع الراهن • فلما اصابت تركيا انتكاسات فظيعة ، صرح المستر اسكويث بأن « المنتصرين لن يحرموا مما جنوه ، وقد كلفهم غليا » • ولعبت بريطانيا الدور الهام فى استقرار الوضع الذى فرضته معاهدة لندن • ولكن ما ان اختلفت دول البلقان فيما بينها حتى سارعت تركيا الى تمزيق تلك المعاهدة الجائرة ؛ متمكنة من الحصول على

شروط ، خير من تلك التى اشترطتها معاهدة لندن ، دون ان تتدخل بريطانيا فى ذلك .

وكان الميثاق الذى تم عقده فى عام ١٩٠٢ ، بشأن مد الخط الحديدى الالمانى ، كما اتضح بعد ذلك ، يهدف الى ايصال الخط الى البصرة ، ومن ثم الى نقطة على الخليج الفارسى ، يتفق عليها الفريق المتعاقد مع الحكومة العثمانية . ومما لا ريب فيه ان الحكومة التركية كانت تسعى لتحقيق تلك الفكرة ، عندما حاولت قبل ذلك التاريخ باعوام ثلاثة ، اخضاع شيخ الكويت لسلطتها المباشرة . لانه ، وان حمل رتبة قائمقام ، كان فى الواقع مستقلا فى ادارة شؤون امارته . ومع ان الحكومة البريطانية رفضت تلبية طلب الشيخ لشموله بحمايتها ، فانها حذرت الحكومة التركية مغبة تغيير الوضع الراهن فى تلك الامارة . وفى عام ١٨٩٩ تم الاتفاق بين شيخ الكويت وبريطانيا على حماية شؤونه ، مقابل امتناعه عن تأجير أو بيع أى جزء من امارته ، ما لم توافق الحكومة البريطانية على ذلك .

ولم تكن سكة حديد بغداد وحدها تهدد المصالح البريطانية . فقد اعطيت للموظفين الرسميين الروس الموجودين فى ايران ، أوامر مشددة لان يحاولوا جهد مستطاعهم ، تثبيت حقوق لروسيا فى الخليج . والواقع ان الاهداف التى استهدفتها روسيا كانت من الخطورة ، كما بدت فى عام ١٨٩٢ ، بحيث ان الحكومة البريطانية شجعت النشاط التجارى الالمانى فى الخليج ، عسى ان يقضى على النفوذ الروسى ؛ وكم قوى هذا النفوذ السياسة الفرنسية التى كانت تتبع يومذاك . فقد حاول الفرنسيون تأسيس محطة للفحم فى مسقط ، مؤملين منها ان تكون يوما قاعدة بحرية فرنسية . ولكن السلطان رفض ذلك تنفيذا للاتفاق المعقود مع الحكومة البريطانية . ومع انه

سمح للفرنسيين ان يبنوا مظلة تكفى لخزن الفحم فيها ، فان رفضه طلب فرنسا زاد فى تعقيد العلاقات الفرنسية البريطانية • ومما اكثر فى الاضرار بالمصالح البريطانية ، سماح فرنسا لاصحاب السفن الشراعية رفع العلم الفرنسى على سفنهم ، سواء كانوا من سكان مسقط أم عدن • وبهذا العمل نشرت حمايتها على المهربين والقرصان ولصوص البحر • ولم تحل هذه المعضلة الا بقرار من محكمة لاهاى ، جاء فى غير صالح فرنسا ، ومع ذلك فان العلاقات الفرنسية البريطانية بشأن الخليج ظلت متردية حتى عقد اتفاق عام ١٩٠٤ •

وفى عام ١٩٠٣ أدلى اللورد لندزداون[١] ، وزير خارجية بريطانيا يومذاك ، بتصريح كان يهدف منه تحديد الوضع البريطانى فى الخليج • قال : « يجب ان يعتبر تأسيس أية قاعدة بحرية ، أو أى مركز محصن ، فى الخليج الفارسى ، من قبل أية دولة من الدول ، تهديد خطير لمصالحنا » • وقد اعتبر البعض من الكتاب البريطانيين ان ذلك الادعاء مستمد من حقيقة الامر الواقع فى الخليج ؛ « فقد قمنا بحراسة مياهه ، وبناء منائر الاستنارة به ، وبث عواماته ، وبمد اسلاكه التلغرافية ، وقضينا على القرصنة ، ووضعنا نهاية لتجارة الرقيق فيه ، وسيطرنا بسلاحنا على خطوط مواصلاته » • ومما يجب الاينكر ، اننا قمنا بجميع ما تقدم ذكره من اجل حماية تجارتنا وسلامتها • واذا ما استفاد الاخرون من الفضل البريطانى[٢] ، كما وقع فعلا ، فان ذلك أمر عرضى بالنسبة الى مقاصدنا • ان السلام فى الخليج أمر ضرورى بالنسبة الى الدفاع عن الهند ، وعن خطوط مواصلاتنا فى الشرق ، وان وجود اية قوة معادية فى سواحله ، لمما يهدد السلام • ولا نستثنى مما

---

(١) Lord Landsdowne. (٢) Pax Britannica.

قمنا به فى الخليج ، بالاضافة الى ما كنا نهدف منه ، الا عمل واحد وهو مقاومتنا لتجارة الرقيق • فان عملنا هذا انعكاس طبيعى للروح الانسانية التى كانت تسود العصر ؛ مع ان عملنا لم يأت بفائدة لنا ، وزاد فى تعقيد علاقاتنا مع الحكام المحليين • ومع ذلك فقد قمنا به وقضينا على تلك التجارة المنافية للانسانية •

على ان الوضع الخاص الذى اقامته بريطانيا فى الخليج ، أمتد تدريجيا حتى بلغ بغداد • وان دائرة المقيم البريطانى ، التى كان يعين لها موظفون من السلك السياسى الهندى ، أبدل اسمها الى القنصلية البريطانية العامة ، ارضاء للاتراك الذين كانوا يعتقدون بأن فى تعبير « دائرة المقيم » معنى السيطرة والنفوذ • الا ان القنصل العام ظل محتفظا بحرسه المؤلف من ثلاثين فارسا هنديا ، وبباخرته الصغيرة المخصصة له من لدن البحرية الملكية الهندية • وكان هم حزب الاتحاد والترقى ، القضاء أو الاقلال من مظهر هذا الوضع الغريب ، ولكن المهضلة ظلت قائمة حتى اعلان الحرب عام ١٩١٤ •

ولا ريب ان اهتمام الحكومة البريطانية ، بالمحافظة على نفوذها وسيطرتها فى الشرق الاوسط ، لم يعقد العلاقات التركية البريطانية • لان بريطانيا كانت تجاهد منذ عام ١٩٠٦ لتسوية جميع المشاكل القائمة بينها وبين تركيا • على ان ما اصاب بريطانيا من نجاح لم يؤثر فى المصالح الالمانية فى هذا الاقليم • فبحسب اتفاقية بوتسدام[1] التى عقدت عام ١٩١٠ سحب الروس اعتراضهم على مد سكة حديد بغداد ، مقابل اعتراف المانيا بالاوضاع الخاصة لروسيا فى ايران • كما ان الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا المنعقد فى عام ١٩١٤ اعطى لالمانيا جميع الضمانات التى تؤمن مصالحها فى هذا الجزء من العالم •

---

(١) Potsdam Agreement.

ولم يتم عقد تلك الاتفاقات بالسهولة المتوقعة • فقد سبقتها مفاوضات دامت بضعة أعوام ، شملت عدة قضايا ، منها الوضع القانونى للمؤسسات البريطانية ، الدينية منها والتعليمية ، وموقف السلطان من القروض التى تعقد لمصر ، ومشكلة الحدود الايرانية التركية ، وحقوق الملاحة البريطانية فى نهرى دجلة والفرات ، والوضع الراهن فى الكويت ، وغير هذه من القضايا الهامة • وثمة سلسلة من الاتفاقات الانكليزية الالمانية منحت بريطانيا بحسبها حق احتكار نقل المواد اللازمة لسكة حديد بغداد بطريق النهر ، كما مكنت بريطانيا من المساهمة فيما كانت تقوم به ألمانيا فى بغداد • مقابل ذلك يسرت مساهمة ألمانيا فى شركة ملاحة دجلة البريطانية[1] • وهكذا اتفق كل من بريطانيا والمانيا على ان الاولى لا تمانع فى مد سكة حديد بغداد ، بشرط ان تكون نهاية الخط مدينة البصرة ؛ وتتنازل المانيا عن طلبها السابق الذى يقضى بمد الخط لاحد موانى الخليج • كذلك وافقت المانيا على عدم انشاء أى ميناء أو محطة قطار على الخليج ، ما لم يسبق ذلك اتفاق بين بريطانيا والمانيا وتركيا • والظاهر ان مركز الثقل استقر على التعاون البريطانى الالمانى فى الشرق الاوسط ، عندما استطاعت شركة النفط التركية[2] ، التى تمتلك بريطانيا ثلاثة ارباع اسهمها ، وتمتلك ألمانيا الربع الباقى ، الحصول من الصدر الاعظم على وعد ، بمنحها امتياز جميع الحقوق المتعلقة بالنفط فى ولايتى بغداد والموصل •

- ٣ -

وكتعويض لالغاء الامتياز الذى سبق ان منحته الحكومة الايرانية الى

---

(١) Tigris Steam Navigation Co.

(٢) Turkish Petroleum Co.

دى رويتر[1] ، خول الشاه هذا البريطانى ، حق تأسيس مصرف حكومى ايرانى ، برأسمال بريطانى • كما منحه حق اصدار الاوراق المالية التى يتداولها الناس فى معاملاتهم • فأسس المصرف الامبراطورى الايرانى[2] عام ١٨٨٩ ، وظلت هذه المؤسسة قائمة بعملها كمصرف حكومى حتى عام ١٩٢٧ ، عندما اسست الحكومة الايرانية المصرف الوطنى الايرانى • وقد بقى هذا المصرف مدة تقرب من اربعين عاما المؤسسة المالية الوحيدة (باستثناء المصرف الروسى الذى لم يكن مؤسسة تجارية) ، التى كانت تغذى التجارة الايرانية فى عهد ساده القلق والاضطراب •

وعندما فتح نهر كارون للملاحة النهرية عام ١٨٨٨ ، أسس السادة اخوان لنج مصلحة نقل نهرية بين المحمرة والاهواز ، ثم عقب ذلك قيام هذه الشركة ، بعد موافقة الحكومة الايرانية بمد طريق معبد بين الاهواز واصفهان ، مخترقا مناطق البختيارية • كذلك منحت الحكومة الايرانية امتياز التبوغ لشخص بريطانى آخر فى عام ١٨٩١ ، على ان الفشل لازم هذا المشروع منذ بدء ظهوره • وسبب ذلك انه لم يكن منسجما مع ما كانت تنشده المقاومة الوطنية فى الحكومة الايرانية ، تلك المقاومة التى لم يكن يتوقعها اولئك الذين حكموا على الشعب الايرانى بعدم الاكتراث وبالخضوع • فكان من نتائج منح ذلك الامتياز قيام اضطرابات واضرابات فى مختلف نواحى القطر ، لاعتقاد الشعب الايرانى ان فى منح الامتياز تفريط بحقوقه • وقد اضطر الشاه أثر ذلك الى الغاء الامتياز ودفع تعويض مناسب لصاحبه •

وثمة امتياز بريطانى آخر كان احسن حظا من امتياز التبوغ • ذلك هو امتياز التحرى عن النفط واستغلال موارده • وقد منح الشاه هذا الامتياز

---

(١) De Reuter. (٢) Imperial Bank of Persia.

الى المستر دارسى[1] عام ١٩٠١ • ودام التحرى عن النفط سبعة أعوام تكللت الجهود بعدها باكتشاف منابع للنفط تدر الزيت بكميات تجارية ؛ تلك هى حقول النفط فى جنوب ايران • وكما برهنت الايام ان تلك الحقول لا زالت تعد من أغنى حقول النفط فى العالم •

ولما لاقته روسيا من مقاومة ، بالنسبة لنواياها نحو تركيا بعد معاهدة برلين ، فقد وجهت جل اهتمامها نحو ايران • وكترضية لها مقابل السماح لبريطانيا بتأسيس المصرف الامبراطورى البريطانى ، منحتها الحكومة الايرانية امتياز مد أى خط حديدى تريده من أية ناحية من البلاد ، خلال مدة لا تزيد عن خمسة أعوام • وفى عام ١٨٩٠ عقد اتفاق بين روسيا وبريطانيا ، يقضى بمنع أية دولة غربية من مد أى خط حديدى فى ايران • ولقد بلغ الاعتداء الروسى على المصالح الايرانية ذروته فى نهاية القرن ، عندما اعتلى العرش الايرانى شاه ضعيف الكفاءة كثير التبذير وقع تحت التأثير الروسى • وساعد فى هذا انشغال بريطانيا فى حروب جنوب افريقيا • فكان من نتائج ذلك التأثير ان أسس فرع لوزارة المالية الروسية فى ايران ، على هيئة مصرف روسى ، يهدف بعمله أهدافا سياسية دون ان يكترث الى ما يناله من خسائر • وقد اخذت هذه المؤسسة ، تحقيقا لاهدافها ، تقرض الناس مقابل رهن ممتلكاتهم غير المنقولة ، وحجز تلك الممتلكات عند عجز الناس عن الدفع •

ولا ريب ان روسيا قامت بخدمات جلى للتجارة البريطانية دون ان تقصد ذلك ، عندما طالبت عام ١٩٠٣ بتغيير التعريفة الكمركية على البضائع المستوردة لايران • وكانت تسعى من وراء ذلك القضاء على التجارة البريطانية والهندية فى ايران • لقد كانت التعريفة الكمركية على جميع المواد المستوردة

---

(١) Darcy.

لايران ٨٪ ؛ وبحسب معاهدة تركمانجاى الروسية الايرانية ، تغيرت تلك التعريفة ، ووضعت نسب معينة بقيمة كل بضاعة مستوردة • والواقع ان روسيا لم تستفد وحدها من ذلك التغيير بل استفادت دول أخرى أيضا • فاذا ما كان لروسيا حق عقد الاتفاقات الجديدة مع ايران ، فللدول الاخرى حق المطالبة بالمساواة فى المعاملة تطبيقا لقاعدة « المساواة مع الدول ذات الحظوة » • وبمقتضى تلك المعاهدة فرضت تعريفة خاصة كانت مخفضة بالنسبة لاهم البضائع الروسية كالنفط والسكر ، ومرتفعة على الشاى والاقمشة وغيرها من البضائع المستوردة ، بعضها أو كلها ، من المصادر البريطانية والهندية • ومن حسن الحظ ان التجارة البريطانية لم تتأثر بهذا التدبير لان ما حدث من توسع فى الاستهلاك ، وما طرأ من تعاون بين روسيا وبريطانيا ، الذى دام بضع سنوات فى ايران ، فسح المجال لتجارة كلى البلدين • فما ان حل عام ١٩١٤ حتى اصبحت المانيا هى المزاحم الكبير لبريطانيا فى ايران بدلا من روسيا • وقد سبق ذلك ان نظم خط بواخر فى عام ١٩٠٦ ، هو خط بواخر همبرغ ـ امريكا ، تسير بحسبه مباشرة من همبرغ الى الخليج الفارسى • وان المؤسسة الالمانية التى كانت تقوم بوكالة الشركة كان لها فروع متعددة فى موانىء الخليج الفارسى ، كما كان لها فرع فى البصرة • وكانت تلك الفروع نشطة نشاطا يسر لها ان تنال نصيبا متزايدا من تجارة الاستيراد والتصدير فى الخليج الفارسى •

ولقد لعبت المفوضية البريطانية فى طهران دورا غريبا كل الغرابة ، عند قيام الاضطرابات والمظاهرات فى مختلف المدن الايرانية فى عام ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ من أجل جمع المجلس الوطنى • فانها فتحت أبواب المفوضية على رحبها الى الايرانيين الثائرين على الشاه ، (الذى وافاه الاجل المحتوم بعد

الحادث بقليل) • فاحتمى بها نيف وعشرة آلاف ثائر ايرانى ظلوا معتصمين بالمفوضية بضعة أسابيع حتى استسلم الشاه لارادتهم • وكان لهذا التدبير الغريب ، الاثر الحسن فى بريطانيا ، كما انه زاد فى ثقة الايرانيين ببريطانيا • ومما ضاعف تلك الثقة ان الروس كانوا يساندون الشاه الجديد علنا ضد مطاليب الشعب • ولذلك سقط بيد الشعب الايرانى ، عندما أعلن فى عام ١٩٠٧ ان بريطانيا وروسيا اتفقتا على تقسيم ايران الى منطقتى نفوذ لكلتى الدولتين المذكورتين • ويبدأ الميثاق المعقود بين بريطانيا وروسيا بتعهدات متبادلة من قبل الدولتين المتعاقدتين على احترام استقلال ايران ، وسيادتها ، ثم يتطرق بعد ذلك الى تقسيم ايران الى ثلاث مناطق ، المنطقة الشمالية وتتعهد بريطانيا بالا تحصل هى أو تساعد آخرين على حصول أى امتياز سياسى أو اقتصادى فيها ، تاركة الميدان فسيحا أمام الروس • والمنطقة الجنوبية وتتعهد روسيا بشأنها ما تعهدته بريطانيا بشأن المنطقة الشمالية • والمنطقة الوسطى حيث كانت الدولتان المذكورتان فى حل من تلك التعهدات وعليها احترام الالتزامات القائمة •

وكم كان النقد للميثاق البريطانى الروسى شديدا جدا • ففى رأى البعض من الانكليز ان بريطانيا لن تستفيد منه شيئا ؛ وفى رأى جميع النقاد انه يضر بالمصالح الايرانية • والواقع ان منطقة النفوذ الروسى كانت تشمل كرمانشاه ، واصفهان ، وحتى العاصمة الايرانية • واذا ما استثنينا النفط ، فان أغلب مصادر الثروة الاخرى كانت فى تلك المنطقة • فى حين ان منطقة النفوذ البريطانى ، لم تكن غير مثلث صغير المساحة يقع على الخليج الفارسى ينتهى من الشمال ببندر عباس وكرمان وبرجاند ؛ وعلى هذا فان منطقة النفوذ البريطانى ومنطقة الحياد كانتا تشمل جميع سواحل الخليج • وكان من نتائج

هذا الاتفاق ، ان اعترفت روسيا بامتياز بريطانيا فى نفط ايران • ومما يجب الا يغفل ان تصرفات روسيا خلال السنوات العشر التى سبقت الميثاق ، لم تكن لتشجع على عقده ولكنها اضطرت للحد من اطماعها لفشلها فى الحرب الروسية اليابانية ، ولنشوب ثورة ١٩٠٥ ؛ وأخيرا لاتفاق بريطانيا مع فرنسا حليفة روسيا •

اما الايرانيون فقد جمعوا كلمتهم لمقاومة الميثاق • فكانت انتقاداتهم منصبة على بريطانيا دون روسيا ؛ ذلكم لانهم كانوا يتوقعون الاعتداء من روسيا ، ولم يتوقعوا الخذلان من بريطانيا • يضاف الى ذلك انهم كانوا يأملون منها ان تسلك مسلكا يتمشى مع ما كانت تنادى به من مبادىء الحرية • سيما وان بريطانيا سبق لها ان ناصرت تركيا فى حرب القرم وفى مؤتمر برلين ، وانها كادت ان تعلن الحرب على روسيا ، من أجل تثبيت الحدود الافغانية • فاعتقد الايرانيون ان بريطانيا استدارت ظهرها لسياستها التقليدية القديمة ، وهذا ما جعلهم يقاومون سياستها الجديدة • والواقع ان الايرانيين لم يريدوا من بريطانيا اتباع سياسة عدم التدخل فى الشؤون الايرانيـة ، بل كانوا يتوقعون منها ان تتدخل تدخلا فعليا فيهـا حتى وان أدى ذلك الى اعلان الحرب على روسيا • ولم يكن الايرانيون يدركون مدى تخوف بريطانيا من نفوذ المانيا الى الشرق الاوسط ، الامر الذى جعل بريطانيا تنثنى عن مقاومة روسيا والمانيا فى آن واحد • فما ان سنحت الفرصة التى دعت للاقلال من الاحتكاك البريطانى الروسى ، ليس فى ايران فقط ، بل فى التيبت وافغانستان أيضا ، حتى اسرعت بريطانيا لاغتنامها •

وكان نقاد السياسة البريطانية يفتقرون الى ما يثبت زعمهم ، بان ايران بلغت أسوء حالاتها ، من جراء ميثاق عام ١٩٠٧ ؛ فلولا هذا الميثاق لكانت

بريطانيا فى وضع لا تحسد عليه ، وبالوقت ذاته لن تكون ايران فى حال احسن مما كانت عليه • ومع ذلك فلا ينكر ان الحاجة الملحة التى قضت بان تشترك بريطانيا وروسيا بجبهة مشتركة جعلت بريطانيا فى وضع يثير النقد والتجريح • فمثلا عندما غضب الروس على الخبير الاميركى ، المستر شوستر ، الذى كان يشرف على مالية الحكومة الايرانية ، والذى رفض ان يعترف لهم بأية حقوق فى ايران ، طلبوا اقصائه ، ولم تستطع بريطانيا الا تأييد ذلك الطلب • ويعد المستر شوستر احد اولئك الذين كانوا يؤمنون بان بريطانيا بموقفها هذا من ايران لم تكن مدركة مصالحها الخاصة ، وهى لذلك مسؤولة معنويا على الاقل ، عن تضحية ايران فى سبيل تحقيق مصالحها • وقد اثبتت الايام خطل هذا الزعم • فان روسيا والمانيا لم تتحدا ضد بريطانيا ، كما كان متوقعا • اما عن المسؤولية المعنوية فجوابنا على ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية فى ايامنا هذه تقوم بمساعدة كل من تركيا وايران لدعم استقلاليهما ، وقد يكون من بين أبناء العصر ، أمثال شوستر ينتقدون بريطانيا ان تخلفت عن القيام بما تقوم به الولايات المتحدة • على ان الوضع فى عام ١٩٠٧ كان يختلف كل الاختلاف عما هو عليه فى ايامنا هذه ؛ فقد كانت بريطانيا وحدها ، وعليها ان تتكل على جهودها الفردية ، ولذلك فليس لشوستر وأمثاله ان يرموا بريطانيا بتلك التهمة ومع ذلك يعتبرون أنفسهم محايدين •

وحاول الشاه سحق الحركة الدستورية • ولكن مقاومة الشعب الايرانى الشديدة اضطرته الى ترك المملكة • ثم أعيد الى وطنه بمساعدة الروس • ولكن الحركة الشعبية أدت الى طرده ثانية • وبينما كان الروس يناصرون الشاه ، كان البريطانيون يناصرون القائمين بالحركة الدستورية • ومع ذلك

لم يكن فى امكان الايرانيين مقاومة الاعتداءات الروسية المتزايدة فى القسم الشمالى من المملكة • فقد قذفوا مرقد الرضا بالقنابل كما استعملوا مختلف أساليب التعذيب والتقتيل مع مناوىء الشاه فى تبريز • وهذه فى الواقع أمثلة قليلة على سلوك الروس العام مع الايرانيين •

- ٤ -

عندما احتلت بريطانيا مصر ، لم يكن لها منهج معين تقوم بتنفيذه ، ولذلك اضطرت الى اشعار الدول الاخرى ، بان سياستها تتلخص بانها ستنسحب من مصر « حالما يستتب الامر للحكومة القائمة ، وعندما تكون الادارة فى وضع تحافظ فيه على سلطة الخديوى » • والظاهر ان الحكومة البريطانية وجدت نفسها فى حل من تلك التعهدات عندما ابدت فرنسا وروسيا مقاومتهما للاتفاق المعقود مع تركيا عام ١٨٨٧ بشأن الجلاء من مصر • فعاد الفرنسيون الى التصرف بحرية ودون استشارة بريطانيا بعدما وجدوا بريطانيا التى تحملت نفقات الاحتلال ونتائجه تختط لنفسها سياسة خاصة ، دون اطلاع فرنسا عليها ، حسب مقتضيات الاتفاق الانكليزى الفرنسى ؛ فظلوا يربكون الادارة القائمة فى مصر حتى اتفاق عام ١٩٠٤ او بعد ذلك بقليل •

ولكى تتجنب التدخل الكبير فى الشؤون المصرية ،حاولت الحكومة البريطانية ان تكون بعيدة عن مسألة السودان التى اخذت تتأزم منذ عام ١٨٨٣ • لقد كان السودان تحت سيطرة مصر منذ احتلالها من قبل ابناء محمد على ، وان لم تكن تلك السيطرة كاملة • وكانت تجارة الرقيق تلقى سوقا رائجة فى ذلك القطر • على ان الكولونيل غوردون المعين من قبل الخديوى لادارة شؤون السودان ، اخذ يحارب تجارة الرقيق بعنف وبغير

هوادة • كما حاول تأسيس حكومة تشيع الامن والاستقرار فى البلاد • غير ان تأثير غوردون لم يكن ليمتد لاكثر من المركز الذى اتخذه لعمله • وعندما ترك القطر وسلمت ادارته الى خليفته التركى عادت البلاد الى الفوضى والاضطراب كما كانت فى سابق عهدها •

وما ان بدأت ثورة الجيش فى مصر ، حتى اتقدت ثورة السودانيين بقيادة أحد المنحدرين من سلالة الرسول وقد سمى نفسه بالمهدى ، لزعمه انه سيقيم العدل والاستقرار فى البلاد • وبعد الاحتلال البريطانى لمصر ، رغبت الحكومة المصرية فى احتلال السودان ثانية ، واستردادها الى نفوذها ، وطلبت موافقة بريطانيا على ذلك • غير ان الحكومة البريطانية رفضت فى بادىء الامر ان تبدى رأيا صريحا فى ذلك الطلب • ولكن بعد ان تحطم الجيش المصرى الذى كان بقيادة هيكس باشا ، وتعرضت مصر الى خطر كبير ، اضطرت بريطانيا الى نبذ حيادها بالنسبة لاحتلال السودان ، وأصرت على انسحاب الحامية المصرية من ذلك القطر • وانتدبت غوردون ثانية ليقوم بتنظيم ذلك الانسحاب • وقد استطاع غوردون أن يرحل الى مصر آلاف اللاجئين مع فلول الحامية المصرية ، ولكنه حوصر فى مركز قيادته ، واغتيل عند احتلال المهدى لمدينة الخرطوم ، فى كانون الثانى من عام ١٨٨٥ ، قبل وصول قوة بريطانية لنجدته بيومين • وبعد احتلال الخرطوم ، انسحبت الجيوش المصرية من السودان ، الى وادى حلفا • ولا ريب ان خطر السودان كان أحد العوامل فى وجود معضلة الجلاء عن مصر • فقد سبق ان طلب الممثل البريطانى بالقاهرة انسحاب الجيوش البريطانية من مصر ، وتخفيض الحامية المصرية الى ثلاثة آلاف جندى فقط ، عندما وقعت مأساة هكس باشا التى دعت الى تغيير الوضع فى البلاد • يضاف الى ذلك ان مصرع غوردون

اثار سخطا عاما فى بريطانيا ، جعل الحكومة البريطانية تحجم عن الانسحاب عن مصر يوم ذاك •

وبعد فشل عرابى فى ثورته استتب النظام فى مصر ، الامر الذى ساعد اللورد دوفرين الى ان يتقدم باقتراحات لاصلاح الوضع السياسى فى البلاد • وقد وافقت الحكومة البريطانيـــة على تأليف مجالس للمديريات ومجلس تشريعى وهيئة تشريعية • وكان يؤمل من هذه المجالس ، وان كانت وظائفها ابداء المشورة للسلطات الحاكمة فيما عدا ما يخص الشؤون المالية ، ان تكون مدرسة لممارسة النظام الديمقراطى ، وكضمان لعدم الرجوع الى الاوضاع السابقة ، بما فيها من ادران ومآسى • ويرى البعض من النقاد المصريين ان تلك الاصلاحات كانت اقل شأنا من دستور عام ١٨٨٢ • متناسين ان هذا الدستور انتزع من الخديوى بقوة الجيش ، ولم تراع الاوضاع السائدة فى مصر عند وضعه ، وطبيعى ان يطالب شعب ، جديد عليه النظام الدستورى ، بتطبيق احدث النظم البرلمانية • على انه يجب الا يغفل ، ان للهيئة التشريعية سلطة مالية ، لم يستطع البرلمان الانكليزى الحصول عليهـــا الا بعد كفاح مرير • تلك السلطة التى مكنته فى عام ١٩٠٩ من رفض اقتـــراح تمـــديد امتياز قناة السويس ، مع ان الحكومة المصرية كانت تؤيد ذلك الاقتراح •

ولم يبد فى عام ١٨٨٠ أى تذمر يذكر من الاحتلال البريطانى • فقد اطمئنت الطبقات الحاكمة بعد ان استتب النظام ، وجنت جماهير الشعب ثمار ما ادخل من اصلاح ، على الانظمة المالية والاقتصادية • وقد احسنت الحكومة البريطانية باختيار ممثلها الاول فى مصر بعد الاحتلال ، السر ايفيلين بيرنج الذى لقب بعد ذلك باللورد كرومر[1] وكان هذا مستخدما بوزارة المالية •

---

(١) Sir Evelyn Baring (Lord Cromer).

ومع انه لم تكن له امتيازات خاصة بالنسبة للهيئات القنصلية الاجنبية ، الا ان ثمة قوة بريطانية تسنده ، وتوصياته للمستشارين البريطانيين المعينين في مختلف الوزارات ، كانت اوامر يجب ان تتبع • وهذا ما جعل الممثل البريطانى المرجع الاعلى للحكومة المصرية •

وكانت المهمة الرئيسية لبيرنج ، اذا ما استثنينا خطر السودان ، الحيلولة دون وقوع أى عجز فى ميزانية الحكومة المصرية ، خشية ان تستغل الدول الاوربية ذلك العجز ، للتدخل فى شؤونها • وكم من مرة كانت العجوز المالية تهدد الخزانة المصرية ، ولكن فى كل من تلك المرات كان المستشارون يجدون علاجا لها • ومع ذلك فان اعباء الضرائب المالية كانت تتناقص عن كاهل الطبقات الفقيرة • ففى عام ١٨٨٣ بلغت الايرادات من الضرائب تسعة ملايين من الجنيهات ؛ وبعد عشرين عاما بلغت ثلاثة عشر مليون جنيه ، مع ان نسبة الضرائب خفضت عما كانت عليه سابقا ، وان مبالغ ضخمة رصدت من اجل المشاريع الانتاجية ، كحفر جداول السقى واقنية التصريف ، واكمل سد أسوان الذى شرع به منذ عهد محمد على •

ومع انه لم يكن ثمة تشريع يحدد نسبة الضرائب ، ويعين دافعيها ، فقد امكن تخفيف العبىء الملقى على كاهل الفلاح وحده • فان تعريفة الضرائب حددت نصيب كل فرد من ابناء الشعب من الضرائب التى يجب أن يقوم بدفعها • كما سمح بتأجيل دفع الضرائب عن المواعيد المحددة لها ، ريثما يتمكن الفلاح من بيع غلاته ، وبذلك استطاع الفلاح تخليص نفسه من سيطرة المرابين الذين لا تعرف قلوبهم الرحمة • كذلك ابطل عهد الحكم بالكرباج ، واستعيض عن نظام السخرة فى الاعمال الحكومية ، بنظام الاجرة ، وهذا عمل اختيارى يدر على القائم به اجرا مناسبا • واستثنت من

ذلك مكافحة اخطار الفيضان فقد بقيت خاضعة لنظام السخرة • وطبق قانون التجنيد الاجبارى تطبيقا عادلا بين الناس ، كما اصلحت عيشة المجندين حتى اصبحت مقبولة لدى الناس • ومع ان نظام الحكم بالكرباج ، ونظام السخرة ، سبق ان منعا قبل الاحتلال البريطانى ، الا ان تطبيق المنع لم يكن نافذا الا فى اجزاء صغيرة من القطر • اما فى عهد نظام الادارة البريطانية الذى لم يسمح بتغيير السياسات بتغيير الاشخاص الاداريين ، فقد شملت الاصلاحات جميع نواحى البلاد واصبحت السياسة الانسانية هى السائدة وهى الاساس فى جميع الاتجاهات •

ومما لا ريب فيه ان الامتيازات الاجنبية كانت تعرقل اعمال بيرنج ، كما كانت تحول دون الاصلاحات التى كانت الحكومات المصرية المتعاقبة تنشدها ، تلك الامتيازات التى ظلت قائمة حتى عام ١٩٣٧ ، والتى اتسع مفعولها فى مصر نتيجة الاهمال احيانا ، أو القصد أخرى ؛ كما كانت فى عهد محمد على لكسب ثقة الاجانب ، ولتشجيعهم على رصد رؤوس اموالهم فى مصـر • ولكى تضع حدا للمساوىء الناجمة عن المحاكم القنصلية الاجنبية ، وضعت الحكومة المصرية عام ١٨٧٦ ، بعد استشارة الدول المعنية بالامر ، نظام المحاكم المختلطة • وتتألف من اكثرية من القضاة الاجانب • اما الامتيازات الماليـة والبوليسية التى يتمتع بها الاجانب فقد بقيت كما كانت سابقا • وكما لا يخفى ان تلك الامتيازات كانت كافية لشل الاعمال الادارية ولعرقلة سيرها • فلم يكن فى الامكان فرض ضريبة على اجنبى عدا ضريبة الارض والملك ، ما لم يوافق على الفرض ممثل حكومة ذلك الاجنبى • كما ان الحماية التى يلقاها المتهمون بجرائم هامة ، جعلت من العسير القضاء على الجرائم المتصلة بحياة الشعب ، كتهريب المخدرات وغيرها من الجرائم •

وبعد ان تحسنت الاوضاع المالية فى مصر تحسنا كبيرا ، استطاع بيرنج ان يعالج مشكلة السودان • فقد توفى المهدى عام ١٨٨٥ ، بعد اغتيال غوردون باعوام قليلة ، تاركا خليفة له يدعى عبدالله ، ولم يكن هذا بأقل تعصبا من المهدى نفسه وان كان يفوقه قسوة ووحشية • وفى خلال فترة حكمه تناقص عدد سكان السودان تناقصا كبيرا ، وصار الباقون من السكان على اسوء حال • وبالوقت ذاته أعيد تشكيل الجيش المصرى ، الذى سبق انسرحه الخديوى ، بعد ثورة عرابى ، بقيادة ضباط بريطانيين • وكان الجيش الجديد يتألف من المصريين المجندين ومن السودانيين المتطوعين • وفى عـــام ١٨٩٦ صار فى امكان سردار الجيش المصرى ـ قائده العام ـ السر هربرت كتشنر يومذاك ، ان يزحف على السودان ، وفى فترة لم تزد على عامين ، دحر الخليفـة فى أم درمان واستولى على الخرطوم وقتل الخليفة وشتت شمل جيشه ، وبذلك زال خطر اتباع المهدى عن مصر •

وقد خلق احتلال السودان ، معضلة جديدة امكن التغلب عليها بالرجوع الى التوافق الموجود فى الاتفاق المصرى البريطانى المنعقد فى عام ١٨٩٩ • ومع ان تابعية السودان الى الدولة العثمانية لا زالت قائمـة يومذاك ، فان تركيا لم تكن عضوا فى ذلك الاتفاق • ونص الاتفاق على ان علمى بريطانيا ومصر يجب أن يرفعا فى سماء السودان • كما اعترف لمصر بحق ارسال بعض الجنود ، وان الحاكم العام يجب ان يعين من قبل الخديوى ، بعد توصية الحكومة البريطانية • واخيرا نص على ان القوانين المصرية لا يصح تطبيقها فى السودان • ومن محاسن ذلك الاتفاق ان الغيت الامتيازات الاجنبية فى السودان ، وحرم الاجانب مما كانوا يتمتعون بها من حقوق خاصة ، وان القنصليات الاجنبية لا تؤسس الا بموافقة الحاكم العام •

وفى عام ١٩٠٧ أحيل بيرنج على المعاش ، وكان يعرف يومذاك باللورد كرومر ، بعد ان بقى الحاكم الفعلى لمصر مدة تقرب من ربع قرن • وربما انتقد المؤرخون المتأخرون ادارته للبلاد على اعتبار انه لم يشجع نشر التعليم ولم يسع لنشر الصناعة فى البلاد ، كما انه لم يقم بما يهيىء الشعب المصرى الى الحكم الذاتى • فان الاعتمادات المالية المخصصة للمعارف كانت لا تتناسب وحاجة البلاد للتعليم ، وان جزءا كبيرا من اعتمادات الميزانية العامة ، كانت تخصص لايفاء فوائد القروض التى كانت فى ذمة مصر • وربما كان كرومر صائبا فى سياسته ، لان التعليم يومذاك كان يهدف اهدافا تعنى بالمظهر دون المادة ، وان ما ادخله من اصلاحات على قلتها كانت ذات نتائج فعالة • على انه لم يكن لكرومر من عذر فيما اتبع من سياسة لابقاء مصر قطرا زراعيا • هذا وليس من الصواب ان يحكم على ادارة اتبعت فى القرن التاسع عشر ، بمقاييس تتبع فى القرن العشرين • ومهما كانت المقاييس التى تقاس بها الاعمال ، فقد كان كرومر ولا ريب اكثر حكام مصر اخلاصا لها • ويكفى انه اوجد لمصر نظاما ماليا سليما ، استحق عليه الشكر والاحترام •

ومع هذا فان كرومر لم يلق ما كان يتوقعه من المصريين من تقدير • وسبب ذلك ان الجيل المصرى الجديد ، الذى لم يعرف الكرباج ، والسخرة ، نشأ فى عهد بعث فى نفوس ابناء الشعب افكارا جديدة ، نتيجة لانتصار اليابان فى الحرب اليابانية الروسية وتفوق الثورة التركية • ومما أثار السخط فى نفوس المصريين ان خاتمة عهد كرومر اقترنت بحادثة دنشواى ، تلك الحادثة التى بدأت باعتداء القرويين على ضابطين بريطانيين بالضرب ، وهلاك احدهما من شدة الحر ، وانتهت بشنق اربعة من سكان القرية ، وجلد عدد كبير وسجن طائفة منهم • وقد اصدرت الحكم عليهم محكمة مصرية خاصة

الفت بحسب قانون شرع قبل بضعة سنوات من الحادث • وبحسب هذا القانون كانت المحكمة مخولة حق اصدار احكامها دون استشارة السلطة المحتلة • ويبدو ان كرومر ، عندما بلغه قرار المحكمة ، وتنفيذ السلطات لذلك القرار ، اثناء ما كان مسافرا الى انكلترا متمتعا باجازته ، انتقد سرا شدة الحكم وقسوته ؛ ولكنه اضطر بحكم وظيفته ونتيجة اخلاصه الى حكومته ، للجهر بعدالة الحكم وبضرورة التنفيذ •

وخلف كرومر في منصبه السر الدون غورست ، الذى تلقى تعليمات من حكومته بضرورة انماء المؤسسات الديمقراطية فى مصر • ولهذا بدء فى تنظيم مجالس المديريات ، ومضاعفة ما كانت تمارس من سلطات • وكان المجلس التشريعى ، والهيئة التشريعية يومذاك ، تعنى بالشؤون السياسية أكثر من عنايتها بالشؤون الاخرى ؛ كما كانت الدعاية المغرضة تسمم الرأى العام ، مستغلة حادث دنشواى ، والسودان ، والسيطرة على القناة ، فى دعاياتها • وقد بلغت مقاومة المصريين لبريطانيا ذروتها ، عندما اغتال نفر من المتطرفين رئيس الوزارة ، وكان قبطيا ، يمالىء بريطانيا ، وتوفى غورست عقب هذا الحادث وكان شديد الاستياء من الاوضاع العامة فى مصر • وفى خلال السنوات الثلاث التالية ، اسندت مهمة الممثل البريطانى فى مصر الى اللورد كشنر • والى مقدرة كشنر وقوة شكيمته ، يعزى الاستقرار الذى ساد مصر مدة بقائه بعمله حتى سفره الى بريطانيا عند بدء اعلان الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ • وربما كان مرد ذلك الاستقرار ، التشديد فى تطبيق قانون الافدنة الخمسة • ذلك القانون الذى حال دون حجز أى ملك مقابل دين بذمة صاحبه ، اذا كانت مساحة الملك اقل من ٥٫١٩ فدانا • وبالوقت ذاته زاد عدد الموظفين البريطانيين فى الدوائر الحكومية زيادة أدت الى تدنى

مستواهم ؟ وتعد تلك الخطوة خطأ فاحشا فى نظام ادارى ، كانت المشورة التى يبديها الموظفون البريطانيون بمثابة الامر الواجب التنفيذ •

- ٥ -

وقبل اعلان الحرب العالمية الاولى ، فى عام ١٩١٤ ، حدث اتصال بين الحسين ، شريف مكة ، واللورد كشنر فى القاهرة • وكان عبدالله بن الحسين حلقة الوصل بين أبيه وكشنر • واستهدف الشريف حسين من ذلك الاتصال معرفة موقف الحكومة البريطانية من العرب اذا ما ثاروا على الاتراك • وتنفيذا للسياسة البريطانية التقليدية التى كانت تقضى بابقاء الكيان التركى دون تصدع أجاب اللورد كشنر جوابا غير مشجع • غير ان تلك الاتصالات والمحادثات أخذت شكلا هاما بعد ذلك بقليل •

وفى الجانب الشرقى من بلاد العرب ، أخذت تظهر قوة جديدة ، قدر لها ان تخرج الحسين من بلاده بعد ذاك ، تلك هى بزوغ نجم عبدالعزيز آل سعود الذى عرف فى العالم بأبن السعود • ففى عام ١٩٠٢ استرد ابن السعود بطريقة غريبة ، لم يعرفها التاريخ من قبل ، الرياض عاصمة أجداده • وكان والده قد طرد منها يوم ان احتلها قطب اعداء السعوديين ، ابن الرشيد ، الذى جاءها من الحائل • وبعد ان استتب الملك لابن السعود فى الجزيرة طرد الحامية التركية من الاحساء عام ١٩١٣ ، والمدن الواقعة على ساحل نجد • ولم يستطع الاتراك صد ابن السعود لما أصابهم من ضعف وخور من جراء حربهم مع الايطاليين ، ومع دول البلقان • على ان الحكومة البريطانية وان كانت راغبة بتدخل السعوديين فى شؤون مدن الخليج ، الا انها عرضت وساطتها على الطرفين المتنازعين • ومع ان تلك الوساطة ارتضاها الطرفان ،

الا ان الاتفاق الذى تم بينهما ترك لابن السعود ما اغتصب من اراضى ، واطلق عليه لقب الحاكم العام ، والقائد العام ، لنجد والاحساء • وقد منحته الحكومة التركية رتبة والى ، مقابل موافقته على ابقاء حامية تركية صغيرة فى ساحل الخليج •

obeikandl.com